

البيان الختامي للمؤتمر الدولي حول شمال وشرق سوريا (روجافا) الذي عقد في البرلمان الأوروبي في 11-12 ديسمبر 2019

مجموعة الصداقة الكردية في البرلمان الأوروبي وممثلي الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (روجافا) في أوروبا ، والتحالف الدولي للدفاع عن الحقوق والحريات (AIDL) ، والاتحاد الأخضر / الاتحاد الأوروبي (التحالف الحر) عقد في البرلمان الأوروبي في 11-12 ديسمبر مؤتمراً دولياً بعنوان "مؤتمر دولي حول شمال وشرق سوريا (روجافا): اختبار مصداقية إقليمي وعالمي".

تم عقد المؤتمر بمشاركة أعضاء الهيئات المنظمة ، بالإضافة إلى أعضاء البرلمان الأوروبي والسياسيين والمنظمات والهيئات الدولية ورجال القانون والباحثين والأكاديميين ووسائل الإعلام.

استعرض المشاركون العديد من الملفات ، وناقشوا العديد من القضايا ، المتعلقة بشمال وشرق سوريا (روجافا) ، وأهمها الغزو التركي ، بقيادة مجموعات جهادية تمولها وتدربها الحكومة التركية. تواصل الحكومة التركية استخدام اللاجئين السوريين كابتزاز ضد المجتمعات الأوروبية والدولية لصرف الانتباه عن جرائم الحرب. تواصل الحكومة التركية ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتغيير الديموغرافي ضد السكان الأكراد والمسيحيين والسريانيين والعرب في شمال وشرق سوريا (روجافا). إن أعمال العدوان الصارخة هذه تشكل انتهاكات للقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار وتهدد السلم والأمن الدوليين.

استلزم عدوان الدولة التركية ووكلائها الجهاديين إنشاء هذا المؤتمر الدولي ، الذي يدعو منظموه الآن الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي إلى التدخل في شمال وشرق سوريا (روجافا) من خلال اتخاذ موقف جاد و موقف حازم ضد أفعال تركيا المتهورة وغير القانونية.

لقد سمعنا جميعاً المناقشات التي سلطت الضوء على سجل تركيا المروّع بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي والمعاهدات التي أصدرتها الأمم المتحدة. فيما يلي انتهاكات المعاهدات ذات الصلة التي ارتكبتها الحكومة التركية:

1. اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ، حيث ارتكبت جريمة الإبادة الجماعية ضد الأكراد والعرب في منطقتي سري كاني و عفرين.
2. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، حيث تمارس جميع أشكال التمييز العنصري ضد الأكراد والأقليات السالفة الذكر المختلفة.
3. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الجماعات الكردية وغيرها في المناطق التي احتلتها في سوريا.
4. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، القانون الإنساني الدولي.
5. أربع اتفاقيات جنيف بشأن الحرب والبروتوكولات الملحق بها.
- 6 - الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحظر بعض أنواع الأسلحة (البيولوجية ، والحارقة ، والألغام الأرضية ، وما إلى ذلك) ، حيث استخدم الفوسفور الأبيض بطريقة غير مشروعة في سري كاني و عفرين.
7. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، حيث استهدفت الدولة التركية وجماعاتها الجهادية المتحالفة معها بشكل منهجي النساء في شمال وشرق سوريا (روجافا) ، مثل الإعدام الميداني للسياسية الكردية هيفرين خلف وتشويه جسدها.
8. اتفاقية حقوق الطفل ، حيث قتل الأطفال وذبحوا ، مثل قتل 8 أطفال جراء القصف التركي على تل رفعت في 3 ديسمبر.
9. الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب ، حيث قامت تركيا بتمويل وتدريب ودعم الميليشيات المتطرفة والمنظمات الجهادية.

من الواضح أن تصرفات الحكومة التركية ترقى إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ، ويمكن القول إنها إبادة جماعية. هذه الجرائم ضد الشعب الكردي والمكونات الأخرى في شمال وشرق سوريا (روجافا) مثل العرب والسريان والمسيحيين تتطلب إدانة دولية قوية.

وفقاً لذلك ، اختتم المؤتمر بمجموعة من التوصيات المهمة التي سيتم متابعتها من خلال تشكيل لجنة متابعة مشتركة تقدم تقاريرها إلى برلمان الاتحاد الأوروبي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى والهيئات الدولية ذات الصلة. التوصيات هي:

1. الإدانة الكاملة للعدوان التركي على شمال وشرق سوريا والاحتلال الجزئي له (روجافا) من خلال موقف حازم من البرلمان الأوروبي والأمم المتحدة ، من بين آخرين.
2. انسحاب الجيش التركي ووكلائه الجهاديين من جميع المناطق التي احتلوها في شمال وشرق سوريا (روجافا) ، بما في ذلك عفرين وإدلب ، وغيرها.
3. ضمان العودة الآمنة والكرامة لجميع النازحين إلى ديارهم.
4. ضم جميع الوكلاء الأتراك والجهاديين المتحالفة معهم الذين شاركوا في الغزو والجرائم التي تلت ذلك على القوائم الدولية للمنظمات الإرهابية ، وتفعيل آلية للرقابة والمساءلة لضمان العدالة.
5. تشكيل محكمة محلية برعاية دولية في شمال وشرق سوريا (روجافا) لمقاضاة الأتراك والجهاديين (بما في ذلك مقاتلي داعش) وأي أفراد آخرين يُشتبه في ضلوعهم في جرائم حرب. ويشمل ذلك الرئيس التركي ، رجب طيب أردوغان ، حيث إنه مسؤول بشكل أساسي عن جميع الانتهاكات والجرائم التي وقعت.
6. ضم الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (روجافا) إلى اللجنة الدستورية بقيادة الأمم المتحدة المكلفة بصياغة دستور جديد لسوريا.
7. النظر في تنفيذ منطقة حظر الطيران فوق شمال وشرق سوريا (روجافا).
8. الاعتراف بالإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (روجافا) من قبل المؤسسات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وكذلك الدول الأجنبية.